

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل : وإن أقر الابن بأخوين دفعه واحدة .

فصل : وإن أقر الإبن بأخوين دفعه واحدة فصدق كل واحد منهما صاحبه ثبت نسبهما وإن تكادبا ففيهما وجهان أحدهما : لا يثبت نسبهما وهو مذهب الشافعى لأن كل واحد منهما لم يقر به كل الورثة والثاني : يثبت نسبهما لأن كل واحد منهما وجد الإقرار به من ثابت النسب هو كل الورثة حين الإقرار فلم يعتبر موافقة غيره كما لو كانا صغيرين فإن كان أحدهما يصدق صاحبه دون الآخر ثبت نسب المتفق عليه منهما وفي الآخر وجهان وإن كانا توأمين ثبت نسبهما ولم يلتفت إلى إنكار المنكر منهما سواء تجادلا معاً أو جحد أحدهما صاحبه لأننا نعلم كذبها فإنها لا يفترقان ولو أقر الوارث بنسب أحدهما ثبت نسب الآخر لأنهما لا يفترقا في النسب وإن أقر بنسبي صغيرين دفعه واحدة ثبت نسبهما على الوجه الذي يثبت فيه نسب الكبارين المتجاذبين وهل يثبت على الوجه الآخر ؟ يحتمل أن يثبت لأنه أقر به كل الورثة حين الإقرار ولم يجده أحد فأشبه ما لو إنفرد ويحتمل أن لا يثبت لأن أحدهما وارث ولم يقر بصاحبه فلم يجتمع كل الورثة على الإقرار به ويدفع المقر إلى كل واحد منهما ثلث الميراث قلنا بثبوت النسب أو لم نقل لأنه مقر به